E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1995/17
19 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاحصائية
الدورة الثامنة والعشرون
٢٧ شباط/فبراير - ٣ آذار/مارس ١٩٩٥
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت*

الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية

الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية واحصاءات الهجرة

تقرير الأمين العام

موجـــز

يتضمن هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي أنجزتها الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتصل ببرنامج الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، وهو يشمل مواضيع التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية (الفقرات ٢ - ١٢)؛ واحصاءات الهجرة الدولية (الفقرات ١٣- ١٦)؛ و"الحولية الديمغرافية" وقاعدة بياناتها (الفقرات ١٧ - ٢٢)؛ واحصاءات الأسر والأسر المعيشية (الفقرتان ٢٣ - ٢٤)؛ واحصاءات المستوطنات البشرية (الفقرات ٢٥ - ٢٧)؛ واحصاءات الجريمة (الفقرة ٢٨).

ويعرض التقرير الأنشطة المقبلة المقترحة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ لكل من المواضيع السالفة الذكر، كما يتضمن نقاطا للمناقشة في اللجنة الاحصائية (الفقرة ٣٢).

* E/CN.3/1995/1.

94-50768 231294 261294

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٣
أولا - نظم وأساليب التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية	٢ - ١٢	٣
ألف - العمل المنهجي	٣ - ٥	٣
باء - البرنامج الدولي لتعجيل عملية تحسين نظم الاحصاءات الحيوية والتسجيل المدني	٦ - ١٠	٤
جيم - الأنشطة المقبلة	١١ - ١٢	٥
ثانيا - احصاءات الهجرة الدولية	١٣ - ٢٠	٦
ألف - استعراض التوصيات الحالية الخاصة باحصاءات الهجرة الدولية	١٤ - ١٩	٦
باء - الأنشطة المقبلة	٢٠	٨
ثالثا - الحولية الديمغرافية وقواعد البيانات الديمغرافية	٢١ - ٢٦	٨
رابعا - الاحصاءات الاجتماعية	٢٧ - ٣٤	١٠
ألف - إحصاءات الأسر والأسر المعيشية	٢٧ - ٢٨	١٠
باء - احصاءات المستوطنات البشرية واحصاءات المدن	٢٩ - ٣١	١٠
جيم - احصاءات الجريمة	٣٢	١١
دال - الأنشطة المقبلة	٣٣ - ٣٤	١١
خامسا - نقاط للمناقشة	٣٥	١٢

مقدمة

١ - طلبت اللجنة الاحصائية، في دورتها السابعة والعشرين، ثلاثة تقارير متصلة بالاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية[١]، غير أن الفريق العامل المعني بالبرامج الاحصائية الدولية والتنسيق الاحصائي قرر في دورته السادسة والعشرين جمع التقارير الثلاثة في تقريرين. استنادا الى الموجزات المقترحة لها. (انظر E/CN.3/AC.1/1994/2، الفقرة ٥٦)، وبناء على ذلك، يتناول هذا التقرير الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية واحصاءات الهجرة، ويتناول تقرير ثان، معروض أيضا على اللجنة (E/CN.3/1995/18) تعدادات السكان والإسكان. وتشمل المسائل التي يغطيها هذا التقرير التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، واحصاءات الهجرة، و"الحولية الديمغرافية" وقاعدة بياناتها، واحصاءات الأسر والأسر المعيشية، والمستوطنات البشرية واحصاءات المدن الكبيرة واحصاءات الجريمة.

أولا - نظم وأساليب التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية

٢ - تابعت الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة عملها المنهجي في مواصلة تطوير أساليب التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية. واستمرت في تقديم الدعم التقني للبلدان من أجل تعزيز نظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية بها. وقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ البرنامج الدولي لتعجيل عملية تحسين نظم الاحصاءات الحيوية والتسجيل المدني.

ألف - العمل المنهجي

٣ - في عام ١٩٩٣، تم نشر وترجمة "دليل نظم وأساليب الاحصاءات الحيوية"[٢] بالروسية والاسبانية والفرنسية، وكان قد صدر قبل ذلك بالانكليزية. ومن أجل مساعدة البلدان على تحسين تشغيل نظم التسجيل المدني/الاحصاءات الحيوية التابعة لها، انجز تقرير عن إدارة هذه النظم وتشغيلها وحفظها، ومن المنتظر إصداره في الربع الثاني من عام ١٩٩٥. ويجري إعداد تقريرين آخرين، أحدهما عن حوسبة التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية والآخر عن الإطار القانوني للتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، ومن المنتظر انجازهما بحلول الربع الأخير من عام ١٩٥. وبالإضافة الى ذلك، أنجز تقرير تقني عن استعراض وتقييم مشاريع التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، بناء على طلب الصندوق وبدعم مالي منه؛ ويقدم هذا التقرير عرضا نقديا لخدمات الدعم التقني المقدمة الى البلدان وكيف يمكن مواصلة تحسين ذلك الدعم.

٤ - وبالإضافة الى ذلك، انجزت خمس دراسات قطرية بشأن إمكانية تحسين نظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية لإكوادور والبرازيل وغواتيمالا والفلبين والمكسيك. وقد أعدت أربع دراسات منها بدعم مالي من منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وصدرت دراستان ومن المنتظر أن تصدر الدراسات الثلاث المتبقية في المستقبل القريب. وقد أعدت الدراسات بالتشاور الوثيق مع الحكومات المعنية، وهي تدرس مسألة

التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في كل بلد وتقدم أيضا مقترحات بشأن كيفية وضع وتنفيذ خطة رئيسية لتحسين نظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية.

٥ - وتقوم الشعبة الاحصائية بالإمانة العامة للأمم المتحدة بوضع قاعدة بيانات للحواسيب الصغيرة عن النظم الوطنية للتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، تشمل الإطار القانوني، وإجراءات تسجيل الأحداث الحيوية والإبلاغ عنها، وتعريف الأحداث الحيوية. وسوف تستخدم المعلومات الواردة في قاعدة البيانات لمواصلة دراسة أساليب ونظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية ودعم خدمات التعاون التقني المقدمة للبلدان النامية.

باء - البرنامج الدولي لتعجيل عملية تحسين نظم الاحصاءات الحيوية والتسجيل المدني

٦ - أبلغت اللجنة الاحصائية في دورتها السادسة والعشرين أنه تم التخطيط لمجموعة من حلقات العمل للمناطق المختلفة في العالم تحت رعاية البرنامج الدولي لتعجيل عملية تحسين نظم الاحصاءات الحيوية والتسجيل المدني. وعقدت أول حلقة عمل منها لمنطقة أمريكا اللاتينية (بوينس آيرس، ١٩٩١)، ونظمتها الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة واستضافتها حكومة الأرجنتين. واشترك في تنظيم حلقة العمل الثانية الشعبة الاحصائية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (دمشق، ٢٠-٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣)، واستضافتها حكومة سوريا واشتركت فيها ١٢ دولة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واشترك في تنظيم حلقة العمل الثالثة الشعبة الاحصائية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (بيجينغ، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) واستضافتها حكومة الصين واشترك فيها ١٤ بلدا من بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ونظمت الشعبة الاحصائية حلقة العمل الرابعة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا من أجل نخبة من البلدان الناطقة بالانكليزية في افريقيا (اديس ابابا، ٥-٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤). ومن المنتظر أن يشترك فيها ممثلون للبلدان أو المناطق الواقعة خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا وللمنظمات الدولية المهتمة بحلقة العمل، ومنها منظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أسوة بما حدث في حلقات العمل السابقة.

٧ - وحاول البرنامج الدولي القيام بما يلي من خلال حلقات العمل: (أ) تقييم الوضع الراهن للنظم الوطنية للتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية بما في ذلك شمولها وحسن توقيتها وموثوقيتها في البلدان المشتركة؛ و (ب) وضع موجز استراتيجيات لزيادة كفاءة نظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في التسعينات وما بعدها؛ و (ج) مناقشة سبل ووسائل زيادة وعي السكان عموما والموظفين المشتركين في أنشطة التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية.

٨ - وفي التوصيات الصادرة عن حلقات العمل، حثت الوكالات الحكومية التي تعالج نظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية بشدة على تدعيم التنسيق والتعاون فيما بينها، وتحسين توقيت واكتمال ودقة المعلومات التي توفرها. وأوصى كذلك بإقامة صلات وثيقة بين نواتج التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية والمستعملين النهائيين للبيانات والمعلومات وقدمت اقتراحات بشأن تعزيز التعاون مع نظم وبرامج وطنية أخرى للتسجيل لها خصائص مشتركة مثل (أ) سجلات السكان وسجلات المواطنين؛ و (ب) سجلات الانتخابات؛ و (ج) برامج الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة والبرامج الخاصة بالرضع والأطفال والنساء في سن الانجاب وما الى ذلك؛ و (د) خدمات التحقق من هوية السكان.

٩ - وهناك نشاط رئيسي آخر للبرنامج الدولي يتمثل في إنشاء مركز لتبادل المعلومات الخاصة بنظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية. وبدأت الشعبة الاحصائية في جمع وحفظ بيانات من البلدان تتعلق بالمنهجية؛ والقوانين والنظم؛ وأدلة التسجيل والعمليات الاحصائية؛ ونظم تخزين واسترجاع السجلات والاحصاءات، وسوف تستخدم هذه المواد لمواصلة تطوير قاعدة بيانات منهجية للتسجيل المدني/الاحصاءات الحيوية، كما جرت مناقشته في الفقرة ٥ أعلاه.

١٠ - ومن أجل المحافظة على الزخم الذي تحقق في حلقات العمل، داومت الشعبة الاحصائية على الاتصال الوثيق مع جميع المشتركين في حلقات العمل واطلعتهم على التقدم المحرز في البلدان المختلفة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وزّع تقرير أولي على جميع المشتركين في الحلقات الدراسية، والمكاتب الاحصائية الوطنية والمنظمات الدولية المعنية. ومن المنتظر إعداد تقارير إضافية لدى توافر معلومات جديدة.

جيم - الأنشطة المقبلة

١١ - سوف يجري، في عام ١٩٩٥، نشر الأدلة المذكورة في الفقرة ٣ أعلاه، والجاري إعدادها في الوقت الحالي. ومن المقرر إعداد دليلين إضافيين، أحدهما عن الاستخدام العام والرسمي لسجلات التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية والاخر عن التثقيف والاتصال في مجال السكان لأغراض التسجيل المدني، وينتظر انجازهما في عام ١٩٩٦. وسيستمر تطوير قاعدة بيانات التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية ومواصلة أنشطة مركز تبادل المعلومات.

١٢ - وسيستمر العمل في تنفيذ البرنامج الدولي. وقد تقرر عقد حلقة عمل خامسة عن هذا الموضوع للبلدان الناطقة بالفرنسية في افريقيا في الربع الثالث من عام ١٩٩٥. ويعتزم عقد حلقات عمل مماثلة للبلدان التي تمر اقتصادات بمرحلة انتقالية إذا توافرت موارد لذلك.

ثانيا - احصاءات الهجرة الدولية

١٣ - عملا بطلب اللجنة الاحصائية في دورتها السابعة والعشرين، بدأت الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة العمل في استعراض التوصيات الحالية الخاصة بإحصاءات الهجرة الدولية، وذلك بالتعاون مع اللجان الاقليمية للأمم المتحدة والمكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية والمنظمات الأخرى المعنية وكان الاستعراض ضروريا لأن ظاهرة الهجرة الدولية قد طرأت عليها تغييرات كثيرة من حيث الحجم والاتجاه والفئات، ولا سيما من حيث تزايد عدد اللاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين الآخرين. منذ أن اعتمدت اللجنة التوصيات الحالية الخاصة بهذا الموضوع في عام ١٩٧٦.

ألف - استعراض التوصيات الحالية الخاصة باحصاءات الهجرة الدولية

١٤ - لأغراض عملية الاستعراض، بدأ المكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية مجموعة من الأنشطة الهامة ونظر فيها في اجتماع فريقه العامل المعني باحصاءات الهجرة (لكسمبرغ، ١٣-١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣). وعقب ذلك الاجتماع، عقد اجتماع مشترك لموظفي الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة والمكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية (نيويورك، ٢٠-٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤) للقيام بما يلي: (أ) تحديد الأنشطة ذات الأولوية في عملية الاستعراض؛ و (ب) وضع توزيع محتمل للعمل بين الشعبة الاحصائية والمكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية واللجنة الاقتصادية لأوروبا والهيئات المعنية الأخرى بما في ذلك اللجان الاقليمية الأخرى ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ و (ج) وضع جدول زمني للمشاورات والاجتماعات للنظر في نواتج الأنشطة المختلفة والعمل على تقدم عملية الاستعراض.

١٥ - وبعد أن نظر الاجتماع المشترك للشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة والمكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية في عدة منشورات للأمم المتحدة تتناول احصاءات الهجرة والشواغل التي أثيرت بشأن احصاءات الهجرة الدولية، حدد الاجتماع ثلاثة عناصر للتوصيات الحالية من أجل الدراسة النقدية هي: (أ) المفاهيم والتعاريف المتعلقة باحصاءات تدفق المهاجرين والعدد الموجود منهم؛ و (ب) تعريف العدد الموجود من المهاجرين/السكان الأجانب؛ و (ج) الاحصاءات المتعلقة باللاجئين وملتمسي اللجوء والفئات الخاصة الأخرى في التحركات السكانية الدولية. وقرر الاجتماع المشترك في المرحلة الأولى المضي في الأنشطة ذات الأولوية الوارد وصفها أدناه.

١٦ - وأجريت مناقشة مستفيضة لدراسة خاصة عن مفاهيم وتعاريف تدفقات الهجرة الدولية وعدد المهاجرين الموجود على أساس استبيان للهجرة من إعداد المكتب الاحصائي للاتحادات الدولية، ونقحت الدراسة في الاجتماع المشترك. وكان المكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية قد أرسل الاستبيان الذي يركز الاهتمام تفصيليا على المفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات الحالية الى البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

ورابطة التجارة الحرة الأوروبية في الربع الأول من عام ١٩٩٤. وقد صمم الاستبيان بحيث يستعرض بدقة حالة البيانات الوطنية بما في ذلك التعاريف الأساسية والمشاكل التي تواجهها بلدان الاتحاد الأوروبي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية لدى تنفيذ توصيات الأمم المتحدة. وقامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا بارسال الاستبيان الى جميع البلدان الأعضاء فيها باستثناء بلدان الاتحاد الأوروبي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية التي شملتها دراسة المكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية من أجل التأكد من آرائها فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الأمم المتحدة.

١٧ - ووردت ردود من بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا على استبيان الهجرة، ويقوم المكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية بتحليلها في الوقت الراهن. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أجرى موظفو الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة والمكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية مشاورات مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمات أخرى توجد مقارها في جنيف للحصول على مدخلاتها في عملية الاستعراض وسوف يقدم تقرير أولي يتضمن تحليل ونتائج الدراسة الخاصة الى فرقة العمل المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية والمعنية باحصاءات الهجرة التي ستنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وسينظر في المرحلة الثانية من العمل في عملية الاستعراض في الربع الأخير من عام ١٩٩٤. وبالإضافة الى ذلك، سيجري استطلاع سبل تمديد عملية الاستعراض بما في ذلك الدراسة المذكورة أعلاه لتشمل بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

١٨ - ولاحظ اجتماع مشترك للشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة والمكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وجود اهتمام متزايد باحصاءات العدد الموجود من المهاجرين/السكان الأجانب. وتمثل تعدادات السكان أهم مصدر لبيانات العدد الموجود في بلدان عديدة ومن المسائل الأساسية عدم وجود اتساق بين المفاهيم المتصلة ببيانات العدد الموجود واحصاءات التدفق. ويجري المكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية، بمساعدة خبير استشاري، دراسة عن الممارسات والتعاريف الوطنية الخاصة بهذا الموضوع. وتعتبر خبرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في هذا المجال، فضلا عن البيانات التي تم الحصول عليها في عملية تعدادات السكان لعام ١٩٩٠ مساهمات قيمة في عملية الاستعراض. وسوف تقوم الشعبة الاحصائية بمزيد من العمل لدراسة القضايا الخاصة بتجميع بيانات العدد الموجود من اللاجئين في المناطق الأخرى.

١٩ - ويجري المكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية أيضا، بمساعدة خبير استشاري، دراسة للتعاريف ومصادر البيانات ومدى توافرها فيما يتعلق باللاجئين وملتمسي اللجوء في بلدان الاتحاد الأوروبي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية، وستقدم نتائج الدراستين للمناقشة الى الفرقة العاملة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية والمعنية باحصاءات الهجرة والمذكورة أعلاه.

باء - الأنشطة المقبلة

٢٠ - بالإضافة الى تمديد الدراسة الخاصة لتشمل بلدان منشأ الهجرة. ستشترك الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة والمكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية في تنظيم اجتماع لفريق خبراء معني باحصاءات الهجرة الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٥. وسينظر فريق الخبراء في جملة أمور من بينها نتائج دراسات مختلفة تم الاضطلاع بها كجزء من عملية الاستعراض ومن المقرر تقديم تقرير فريق الخبراء الى اللجنة الاحصائية في دورتها التاسعة والعشرين، ويحتمل أن يشمل التقرير مشروع توصيات منقحة بشأن احصاءات الهجرة الدولية.

ثالثا - الحولية الديمغرافية وقواعد البيانات الديمغرافية

٢١ - في عام ١٩٩٤، نشر عددان من أعداد "الحولية الديمغرافية". فقد نشر العدد المعنون "الحولية الديمغرافية - عدد خاص: شيوخة السكان وحالة كبار السن"[٣] احتفالا بالسنة الدولية للأسرة وانعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وإعدادا لذلك "العدد الخاص"، أرسل استبيان إلى جميع المكاتب الإحصائية الوطنية طلب فيه من البلدان أن تقدم بيانات ذات أهمية خاصة لدراسة كبار السن، بما في ذلك الترتيبات المعيشية لهذه الفئة. وأجري أيضا استعراض شامل لملفات البيانات الحاسوبية للحولية الديمغرافية لتكوين سجل تاريخي لشيوخة السكان على مدى الأربعين عاما الماضية. وبالإضافة إلى الجداول الإحصائية، تضمن "العدد الخاص" عدة مقالات. وقد أعدت اثنتان من تلك المقالات بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وشعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وهما: "اتجاهات معدلات الوفيات فيما بين كبار السن"، التي تستعرض هبوط معدلات الوفيات خلال السنوات الثلاثين الماضية وتتضمن وصفا للأسباب الرئيسية للوفاة، و "تغيرات الهيكل العمري في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٩٠"، التي تصف كيف أدى هبوط معدلات الخصوبة والوفيات إلى شيوخة السكان. وتضمن "العدد الخاص" مقالتين أخريين أعدتهما الشعبة الإحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، هما: "إحصاءات الإعاقة في دراسات الشيخوخة"، التي تتضمن تعريف الإعاقة ومناقشة علاقتها بشيوخة السكان، و "إحصاءات الأسر المعيشية والأسر فيما يتعلق بالشيخوخة"، التي يرد وصفها في الفقرة ٢٧ أدناه. أما "الحولية الديمغرافية لعام ١٩٩٢"[٤]، فكان موضوعها الخاص هو إحصاءات الخصوبة والوفيات، حيث تضمنت بيان الاتجاهات السائدة في معدلات الوفيات على مدى العقد الماضي، فضلا عن الجداول السنوية الأساسية.

٢٢ - وفي عام ١٩٩٥، ستنشر "الحولية الديمغرافية لعام ١٩٩٣"[٥]، وسيكون موضوعها الخاص التعدادات السكانية. وبالإضافة إلى الجداول الأساسية الخمسة والعشرين، ستتضمن "الحولية الديمغرافية لعام ١٩٩٣" ١٥ جدولا عن الخصائص الديمغرافية والاجتماعية المستخلصة من التعدادات السكانية التي أجريت خلال العقد الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت تنشر بصفة دورية السلسلة الفصلية المعنونة "تقرير الاحصاءات السكانية والحيوية".

٢٣ - وقد دخلت حيز التشغيل الكامل حاليا قاعدة بيانات الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، وهي قاعدة بيانات مخصصة للحواسيب الخفيفة أنشئت بدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتتضمن تلك القاعدة البيانات التي نشرت منذ عام ١٩٤٨ في أعداد "الحولية الديمغرافية" الأربعة والأربعين، فضلا عن نخبة من إحصاءات المستوطنات البشرية. وتوفر قاعدة البيانات هذه إمكانية الإطلاع السريع على إحصاءات السلاسل الزمنية الديمغرافية والاجتماعية، ابتداء من بيانات عام ١٩٥٠. كما تتيح القاعدة للمستعملين اختيار موضوع واحد من ٣٠ موضوعا حسب الفترة الزمنية، أو حسب البلد أو المنطقة، أو حسب مصدر البيانات. وفي سياق التطوير المستمر لقاعدة البيانات، ستدرج مواضيع اضافية وسيجري سنويا استكمال ملفات البيانات. ومن المتوقع أن بعض الملفات التي لا تدرج في "الحولية" حاليا إلا لماما، وكذلك مواضيع أخرى مثل احصاءات المدن واحصاءات الجريمة وغيرها من الاحصاءات الاجتماعية، يمكن أيضا فيما بعد أن تنشر عن طريق قاعدة البيانات، في حدود ما تسمح به الموارد.

٢٤ - وهناك مشروع آخر تم إنجازه خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤، هو صياغة برامجيات حاسوبية لتيسير الإجابة على استبيانات "الحولية الديمغرافية" باستخدام الحواسيب الخفيفة. وفي سياق تجربة قيد التنفيذ حاليا تتعلق باستبيانات عدد عام ١٩٩٤ من "الحولية الديمغرافية"، وتشمل ١٦ بلدا، تلقى كل بلد قريصا حاسوبيا ومعه طلب تقديم التقديرات السكانية والإحصاءات الحيوية وإحصاءات الهجرة الدولية من أجل سلسلة "الحولية الديمغرافية" السنوية. ويؤمل أن يخفف هذا المشروع من العبء الواقع على كاهل المكاتب الاحصائية الوطنية في إبلاغ الإحصاءات الديمغرافية.

٢٥ - وفي الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧، سينشر العددان السادس والأربعون والسابع والأربعون من "الحولية الديمغرافية". وبالإضافة إلى الجداول الأساسية السنوية، يعتزم أن يكرس الموضوع الخاص في العدد السادس والأربعين للخصائص الاقتصادية للسكان وفي العدد السابع والأربعين لاحصاءات الأسر المعيشية والأسر. وسيستمر إصدار السلسلة الفصلية المعنونة "تقرير الاحصاءات السكانية والحيوية". وسيستمر الحفاظ على قاعدة بيانات الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، وسيستمر تطويرها في حدود ما تسمح به الموارد.

٢٦ - وجرى الاضطلاع بأعمال إضافية بشأن شيوخة السكان بالاشتراك مع مركز القيادة الدولية المعني بطول الأعمار والمجتمع، بكلية طب ماونت ساياناي، في نيويورك. وإلى جانب الدعم المالي، قامت الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بإسداء المشورة بشأن اختيار المؤشرات وبإعداد التبويبات اللازمة لمصنف احصائي عن الشيخوخة والتنمية الاجتماعية الرامية إلى زيادة الأعمار. ويجري حاليا إعداد قاعدة بيانات تتضمن الإحصاءات والمؤشرات المناسبة المتعلقة بشيوخة السكان في نخبة من البلدان، ويتوقع إتمامها في الربع الثالث من عام ١٩٩٥.

رابعا - الاحصاءات الاجتماعية

ألف - إحصاءات الأسر والأسر المعيشية

٢٧ - واصلت الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة دعم تطوير الأساليب المستخدمة في جمع إحصاءات الأسر والأسر المعيشية، إذ أجرت استعراضا مسهبا للممارسات القطرية المتعلقة بجمع وتبويب إحصاءات الأسر والأسر المعيشية، التي ستجري مناقشتها في اجتماع لفريق من الخبراء معني بتعدادات السكان والاسكان من المقرر عقده في عام ١٩٩٥. وقد تضمن الاستبيان الذي أرسل إلى البلدان في أواخر عام ١٩٩٢ بشأن عدد الحولية الديمغرافية المعنون "الحولية الديمغرافية - عدد خاص: شيوخة السكان وحالة كبار السن" أربعة جداول بشأن تكوين الأسر/الأسر المعيشية والترتيبات المعيشية لكبار السن. ويتضمن "العدد الخاص" ستة جداول مكرسة على وجه الحصر للأسر المعيشية، والسكان المنضوين في أسر معيشية، والترتيبات المعيشية للأشخاص الذين يبلغ سنهم ٦٠ سنة أو أكثر، والسكان المقيمين في أماكن معيشة جماعية، وفئة عديمي المأوى، وما إلى ذلك. وقد نشرت في "العدد الخاص" مقالة خاصة معنونة "إحصاءات الأسر المعيشية والأسر فيما يتعلق بالشيخوخة"، تتضمن دراسة للمفهوم الأساسي لكل من الأسرة والأسرة المعيشية، وتصنيفات الأسر المعيشية والأسر، والترتيبات المعيشية لكبار السن.

٢٨ - وكجزء من مساهمة الشعبة الاحصائية في السنة الدولية للأسرة، أتمت الشعبة مشروعا مخصصا لإعداد خريطة احصائية للأسر في العالم[٦]، وذلك بمساعدة مالية من أمانة السنة الدولية للأسرة. وهذه الخريطة، التي نشرت بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، تزود المستعملين بالمؤشرات الأسرية المتعلقة بعدد الأسر وحجمها، وتكوين الأسر، والأحوال المعيشية للأسر، مشفوعة بالتعاريف الاحصائية.

باء - احصاءات المستوطنات البشرية واحصاءات المدن

٢٩ - في عام ١٩٩٣، أعدت الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة "الإسكان في العالم: عرض بياني للبيانات الاحصائية"[٧]، لعرض البيانات الاحصائية المتعلقة بالإسكان والمستمدة من عمليتي التعداد الإسكاني لعامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠. أما الاستبيان المتعلق باحصاءات المستوطنات البشرية الذي أرسلته الشعبة الاحصائية في آذار/مارس ١٩٩٢، فقد بلغ عدد البلدان أو المناطق التي أجابت عليه ١٠٣ حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وقد رتبت البيانات المفاد بها وأعدت قاعدة بيانات لاحصاءات الاسكان والمستوطنات البشرية (DATAHOUSE). وقد أنشئت قاعدة البيانات بتنسيق وثيق مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، الذي قدم أيضا دعما ماليا لعملية تجهيز البيانات. ومن المقرر أن تشترك الشعبة الاحصائية ومركز المستوطنات البشرية في إعداد "مصنف لاحصاءات المستوطنات البشرية" لعرضه في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (المقرر عقده في اسطنبول، في الفترة ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

٣٠ - وتعاونت الشعبة الاحصائية كذلك مع مركز المستوطنات البشرية في تحسين جمع الاحصاءات الحضرية. فقد شاركت الشعبة الاحصائية في اجتماع فريق الخبراء الدولي المعني بالمؤشرات الحضرية الذي عقده مركز المستوطنات البشرية (نيروبي، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤). وقد استعرض الاجتماع المؤشرات الحضرية المقترحة التي قد تستخدم من أجل الموئل الثاني ولأغراض المقارنة الدولية؛ وقد أعدت توصيات لتقديمها إلى اللجنة التحضيرية للموئل الثاني.

٣١ - وشاركت الشعبة الاحصائية أيضا في مشروع احصاءات المدن الكبيرة، وهو مشروع بدأته شبكة الباحثين الحضريين التابعة للاتحاد الأوروبي (NUREC)، الكائنة في دويزبرغ بألمانيا، ويشترك في رعايته المعهد الاحصائي الدولي، والاتحاد الدولي للسلطات المحلية، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والشعبة الاحصائية. ويستهدف المشروع جمع ونشر مجموعة شاملة من البيانات الاحصائية المتعلقة بالمدن الكبيرة. وقد أعد استبيان بهذا الشأن وتم إرساله إلى محافظي جميع المدن التي يبلغ عدد سكانها ٠٠٠ ١٠٠ نسمة أو أكثر. وقدمت الشعبة الاحصائية المشورة التقنية في عملية إعداد الاستبيان، وانتقاء المؤشرات، وأساليب وإجراءات جمع البيانات؛ كما طلبت من المكاتب الاحصائية الوطنية أن تساعد المحافظين في بلدانها في إنجاز المشروع. وستواصل الشعبة تقديم الدعم التقني طوال المرحلة المتبقية من المشروع؛ ومن المتوقع أن تصبح البيانات المجموعة متاحة للمستعملين في أواخر عام ١٩٩٥.

جيم - احصاءات الجريمة

٣٢ - قامت الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بالتنسيق الوثيق مع فرع القضاء الجنائي ومنع الجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة في فيينا في تنفيذ دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية الرابعة لاتجاهات الجريمة ونظم القضاء الجنائي، وساعدت في تصميم الاستبيانات وإرسالها وجمعها. وقد ظل التواتر المقرر لاجراء هذه الدراسة الاستقصائية مرة واحدة كل خمس سنوات حتى عام ١٩٩٤، حين قررت لجنة منع الجريمة والقضاء الجنائي جعل تواترها مرة كل سنتين. وستواصل الشعبة الاحصائية تقديم الدعم لجمع ما تبقى من البيانات المتعلقة بالدراسة الاستقصائية الرابعة وستساهم في إدارة عملية جمع البيانات للدراسة الاستقصائية الخامسة، رهنا بتوافر الموارد. وقد أحيلت إلى مكتب الأمم المتحدة في فيينا جميع الردود التي وردت إلى الشعبة على الاستبيانات، كي يتم تصنيفها وتبويبها.

دال - الأنشطة المقبلة

٣٣ - تعتزم الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة نشر "مصنف احصاءات المستوطنات البشرية"[٨]، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وذلك في الربع الثالث من عام ١٩٩٥، حيث سيكون قد تم إنشاء قاعدة بيانات احصاءات الاسكان والمستوطنات البشرية (DATAHOUSE) وتوزيعها على المستعملين. وستواصل الشعبة إسداء المشورة لمشروع احصاءات المدن الكبيرة بشأن نشره وتوزيعه؛ كما تتوقع الشعبة تقديم مزيد من الدعم التقني إلى فرع القضاء الجنائي ومنع الجريمة التابع

لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، وذلك في تجهيز وتصنيف ونشر دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية الرابعة عن اتجاهات الجريمة ونظم القضاء الجنائي (انظر الفقرة ٣٢ أعلاه).

٣٤ - وسيشارك برنامج الاحصاءات الاجتماعية التابع للشعبة الاحصائية في تنظيم اجتماع لفريق من الخبراء من المقرر عقده في عام ١٩٩٥ بشأن البرنامج العالمي لتعدادات السكان والإسكان لعام ٢٠٠٠. وستقدم الشعبة الاحصائية مقترحات لتنقيح توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بتعدادات الاسكان واضعة في اعتبارها التطورات الناجمة عن عمليتي التعداد لعام ١٩٨٠ و ١٩٩٠.

خامسا - نقاط للمناقشة

٣٥ - قد ترغب اللجنة في أن تقوم بما يلي:

(أ) إسداء المشورة بشأن الأعمال المنهجية والتعليق على التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الدولي لتعجيل عملية تحسين نظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، وتأييد الاقتراح الداعي إلى عقد حلقات عمل إضافية للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(ب) النظر في الأنشطة الجارية حاليا بهدف تنقيح أو إعادة النظر في التوصيات الراهنة المتعلقة باحصاءات الهجرة الدولية واقتراح الأنشطة الاضافية التي تعتبر لازمة في المرحلة الثانية التي تغطي البلدان مصدر الهجرة؛

(ج) استعراض الأعمال الجارية حاليا في ميدان الاحصاءات الاجتماعية والاحصاءات المتصلة بها والتعليق عليها على ضوء الاحتياجات الوطنية المستجدة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والسياسات العامة.

الحواشي

(١) "الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٦" (E/1993/26)، الفقرة ٢.

(٢) من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.91.XVII.5.

(٣) من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.XIII.9.

(٤) من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/F.94.XIII.1.

المحتويات (تابع)

(٥) من منشورات الأمم المتحدة، سيصدر قريبا.

(٦) الورقات الاحصائية، السلسلة Y، رقم ٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.XVII.9).

(٧) الورقات الاحصائية، السلسلة F، رقم ٦٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.XVII.10).

(٨) من منشورات الأمم المتحدة، سيصدر قريبا.